الغرفة التجارية للقاهرة

خـطـوة
نحو التصدير

خطوة نحو التصدير

هناك مساعى من قبل الحكومة المصرية لدعم ودفع عجلة الإقتصاد المصرى إلى الأمام من خلال النهوض بالنشاط التصديرى وفى هذا السياق تنظم هيئة تنمية الصادارات بالتعاون مع بنك تنمية الصادرات والغرف التجارية وبعض الشركات المفوضة لمنح شهادات الجودة ومطابقة المواصفات من قبل حكومات الدول الخليجية ومنها أكبر سوقين فى الخليج العربى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وتعد شركة Galftec واحد من الشركات المفوضة من قبل هذين الحكومتين.

حيث أن شركة Galftec هى واحد من الشركات المفوضة من قبل الحكومة السعودية والإماراتية بإعطاء شهادات المواصفات المطلوبة لدخول البضائع الأجنبية لأسواق الخليج وخاصة السعودية والإمارات فقد قامت الشركة بإنشاء فرعا لها بمصر وذلك توفيراً على المصدرين المصريين دفع تكاليف سفر البضائع الخاصة بهم للخضوع لمعايير المواصفة ومن ثم الحصول عليها قبل سفرها لهذين السوقين.

فالسلع المطلوبة للسوق السعودى والإماراتى يتم تصنيفها إلى سلع لابد من دخولها بمواصفات الدولة وهناك سلع لابد من حصول شركاتها على شهادات جودة بالإضافة إلى المواصفة المطبقة وتتنوع معايير المواصفات طبقاً لأهمية السلعة ومدى تسويقها داخل الإمارات والسعودية وهى متنوعة ومنها على سبيل المثال (ج SASO ، حلال ، EQM ، ECAS)

أولاً : علامة الجودة السعودية (SASO)

فهى من علامات الجودة الهامة للدخول للسوق السعودية فهى علامة جودة دائمة ويأتى بعدها مجموعة من المواصفات الأخرى مثل (سـابر) وهى تجدد كل شهر وهناك موقع مصمم بالتعاون مع هيئة الجمارك السعودية لإصدار شهادات المطابقة السعودية وسوف يتم بدء عمله بشكل رسمى فى شهر يونيو القادم.

ثانياً : علامة الجودة الإماراتية (EQM) و (ECAS)

حيث يوجد شهادات مطابقة أخرى مثل حلال و (ECAS) ووهى إلزامية لنفاذ البضائع للسوق الإماراتية وتجدد كل عام وهى كافية لتغطية ٤٥ تبويب سلعى فقط أما هناك مايقارب ١٠٠٠ تبويب سلعى يستوجب الخضوع للمواصفة.EQM

و تعد EQM واحدة من أهم علامات الجودة لنفاذ السلع للسوق الإماراتية أيضاً ومدتها ٣ سنوات ثم تجدد وهى من شهادات المطابقة التى تتطلب حصول الشركة المصدرة على شهادة الجودة ISO ٢٢٠٠٠ وبعض المنتجات على ISO 17025 وهى تغطى حوالى ألف تبويب سلعى خاصة منتجات العصئر والألبان والمياه وهى تقضى بضرورة إرسال تفتيش على المصانع والشركات المتعاقد معها لتصدير منتجاتها للسوق الإماراتية وأن هذا التفتيش يكون مدفوع التكاليف من المصدر المصرى.